للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

أمة 2016

جانب من الحضور

مرشح الدائرة الخامسة د.مهدي العجمي متحدثا خلال افتتاح مقره الانتخابي

تعهد خلال افتتاح مقره الانتخابي أمس الأول بحل قضية الشعب المغلقة وزيادة أعضاء هيئة التدريس والقاعات الدراسية

العجمي: التشكيك في الوطنية والولاء يضعف العطاء وعودة الجناسي من أولوياتي

محمد الدشيش

قال مرشح الدائرة الخامسة د.مهدي العجمي إن الدستور الكويتي يتكون من 138 مادة وأغلبها تكفل للمواطن حق التعليم والرعاية الصحية وحرية الرأي والمعتقد وحق الممارسة الانتخابية والحفاظ على الهوية الوطنية، لافتا إلى أن هناك جزءا آخر من تلك المواد هو واجبات على المواطن الكويتي وهو ملتزم بكل مواد الدستور التي تحتم عليه الواجبات تجاه الدولة.

وأضاف العجمي خلال كلمته في افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس الأول في الدائرة الخامسة تحت عنوان «صوتك يبني الغد» أن الدولة والحكومة تجاوزت هذا العقد المتفق عليه وهو الدستور الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبدأت تتعرض وتمس الهوية الوطنية المتمثلة في الجنسية الكويتية، وبدأت الحكومة ممثلة في بعض وزاراتها وجهاتها تتعرض للجنسية الكويتية وتتدخل في الأنساب وإثبات النسب والتشكيك في الولاء. وأعرب العجمي عن أسفه الشديد من أن مجلس 2013 لم يتطرق إلى هذا الموضوع ولو حتى بسؤال إلى الوزير المعني وهو وزير الداخلية، مشيرا إلى أن بعض الجناسي سحبت من كويتيين مثل عبدالله البرغش وسعد العجمي وأحمد الجبر ونبيل العوضي وجناسي أخرى، لافتا إلى أن المجلس السابق لم ينظر إلى الحالة الإنسانية التي عانى منها أسر هؤلاء الأشخاص جراء سحب جناسيهم، والقلق وعدم الطمأنينة اللذين سادا المجتمع.

هادي العجمي متحدثا

د.عبدالهادي العجمي متحدثا خلال الافتتاح

وتعهد العجمي بان يكون موضوع الجنسية من أولى أولوياته حال وصوله إلى مجلس الأمة، مؤكدا ان المسؤولين أفقدوا المواطن ثقته وولاءه في الحكومة، وللأسف في ظل وجود مجلس تشريعي لم يحرك ساكنا تجاه هذه القضية التي تؤدي إلى سيطرة حالة من عدم الطمأنينة على قلوب المواطنين، الأمر الذي يقل معه الإخلاص والعطاء في العمل ومن ثم ستنهار كل مجالات التنمية التي نطمح لتحقيقها. وتمنى وجود مجلس قوي قادر على تحقيق طموحات المواطنين، مشيرا إلى توقيع أعضاء المجلس السابق على قانون البصمة الوراثية الذي فشل في كل دول العالم لاختلافه مع الأعراف والعادات والتقاليد، مشيرا إلى أن هذا القانون هو وصمة عار على جبين المجلس السابق، مثنيا على توجيهات صاحب السمو الأمير بتعديل نطاق تطبيق هذا القانون معتبرا توجيهاته بمنزلة رسالة بخطأ النواب السابقين في حق الشعب الكويتي. وأكد العجمي ان مجلس الأمة القادم هو مجلس مصيري لإنقاذ المواطن من الفساد الذي انتشر في وزارات الدولة، وفي مقدمة ذلك زيادة أسعار البنزين التي تمت بموافقة أعضاء مجلس الأمة السابقين الذين لا يستحقون أن يمثلوكم مرة أخرى.

وأضاف ان الحكومة حملت المواطن أخطاءها ومن أمثلة ذلك التعليم بمخرجات التعليم الأساسي والثانوية العامة ومؤسسات التعليم العالي شحيحة فهناك جامعة واحدة منذ عام 1966، مشيرا إلى أن السلطة التشريعية والتنفيذية تعمدتا عدم الاهتمام بالمؤسسات التعليمية والمتنفذون سيطروا على مؤسسات التعليم الخاص ولذلك ليس من مصلحتهم وجود جامعات حكومية.

وتعهد العجمي بحل مشكلة الشعب المغلقة وزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس وزيادة القاعات الدراسية.

وقال الأستاذ بجامعة الكويت د.عبدالهادي العجمي إن المرحلة المقبلة تتطلب التصويت للأحرار وللشرفاء بعد أن تابع الجميع إقرار قوانين ضد الوطن والمواطن وبعد أن استشرى الفساد في جميع مفاصل الدولة وساهم أعضاء مجالس الأمة السابقون بشكل كبير في هذا الفساد مرجعا ذلك إلى سوء الاختيار من الناخب، وإيصاله أشخاصا غير أكفاء وغير مؤهلين. وحذر العجمي من الاختيار على أساس الخدمات والمعاملات، مؤكدا أن الناخبين هذه الأيام يستطيعون فرز المرشحين ويعرفون الأصلح وبالتالي فإن الأمانة والمسؤولية أمام الله سبحانه وتعالى تتطلب أن يصوت الناخبون لمن يستحق أمثال د.مهدي العجمي وليس من خدمهم بمعاملة وأساء لهم بإقرار قوانين لا تصب في المصلحة العامة.

بدوره، قال باحث دكتوراه هادي بن عايض العجمي إن الناخب هو من يختار المرشح الذي يدخل قاعة عبدالله السالم وأصوات الناخبين هي التي تضع الرجال في المقدمة، مشيرا إلى أن هذه الأصوات أوصلت من لا يستحق في السنوات الأخيرة، مؤكدا ان من يجب أن يصل هو الشريف والنظيف والكفؤ والشجاع والذي يستطيع مواجهة المواقف داخل قاعة عبدالله السالم، لافتا إلى ان د.مهدي العجمي لديه رؤية جيدة ولديه الإمكانيات التي تجعله يمثلنا جميعا وأنه يفهم ويدرك ما ينبغي إقراره وسيعلم ماذا يحدث في الغرف المغلقة عند إقرار القوانين، مبديا فخره بأن يعطي صوته للمرشح مهدي العجمي، كما افتخر من قبل بالتصويت للنائب السابق د.وليد الجري، وأننا نفتخر حينما نعطي أصواتنا للأحرار.

المطيري: الاتفاقية الأمنية صمام أمان البلد ويجب ألا تخرج عن الدستور وقوانين الدولة

شدد مرشح الدائرة الثانية سعود المطيري على أهمية الاتفاقية الأمنية الخليجية، مشيرا الى أنها صمام أمان البلد، خاصة في الظروف الراهنة التي استدعت حل مجلس الأمة.

وشدد المطيري في مؤتمر صحافي عقده بمناسبة إطلاق حملته الانتخابية على ضرورة ألا تخرج الاتفاقية الأمنية عن إطار مجلس الأمة وأن تواكب الدستور وقوانين الدولة.

كما أكد على أهمية الإصلاح في كل القطاعات الحكومية، مشيرا إلى أن مجلس الأمة السابق انحرف عن مساره ويجب على المجلس المقبل تصحيح المسار من اجل حياة افضل للمواطنين.

وأكد ان القضية التعليمية من اهم القضايا التي يجب على مجلس الأمة المقبل التصدي لها من اجل تطوير وإصلاح التعليم، مطالبا وزير التربية ووزير التعليم العالي بالعمل على وضع استراتيجية طموحة لتطوير التعليم، لافتا الى ان تطوير التعليم السبيل إلى نهضة البلاد.

وقال: يجب إعادة النظر في اللجنة المختصة في تعيين المعلمين خاصة اذا علمنا أن كثيرا من المعلمين في البلد تم تعيينهم وفقا للواسطة، مشددا على ضرورة عزل المعلمين الذين يقدمون الدروس الخصوصية.

وأكد المطيري على أهمية ان يعمل نواب الأمة من خلال جناحي التشريع والرقابة، منتقدا المجلس الماضي الذي غابت عنه آليات الرقابة، متسائلا: ما وظيفة نائب الامة اذا لم يتفرغ للرقابة والتشريع؟

وانتقل للعلاج في الخارج، فأكد على أهمية ان يمنح هذا العلاج للمستحقين من المرضى، مشيرا إلى ضرورة ان يمنح وزير الصحة صلاحيات كبيرة للمكاتب الصحية من اجل تسيير أمور العلاج الخاصة بالمرضى المتواجدين في الخارج.

سعود المطيري

أهمية منح العلاج بالخارج للمستحقين من المرضى

الحكومة قبل أن تأخذ من جيب المواطن يجب أن تعرف ماذا قدمت له

أطالب الناخبين بحسن اختيار نواب الأمة

وعن سبب انتقاله من الدائرة الرابعة الى الثانية، قال ان النائب نائب الأمة ويخدم البلد والمواطنين من أي دائرة، وان مناخ الديموقراطية يتيح للمرشح خوض الانتخابات في أي دائرة يشاء والأهم مدى قدرة النائب على تحمل المسؤولية وخدمة البلد ومعالجة القضايا.

وشدد على ضرورة الاصلاح ومكافحة الفساد والعمل من اجل الكويت والابتعاد عن التأزيم والشخصانية.

وتوقع أن يكون التغيير في مجلس الأمة كبيرا وان التركيبة البرلمانية ستختلف عن السابق.

وأضاف المطيري قائلا: هناك كثير من القضايا التي اخفق فيها المجلس الماضي مثل الصحة والتعليم، ولو أردنا ذكر جميع المشاكل فسنحتاج الى مجلدات، لافتا الى أن قضية الإسكان تفاقمت ولم يتم حلها حتى اليوم.

وانتقد المطيري إنشاء مستشفى ضخم بحجم مستشفى جابر بقيمة 450 مليون دينار في موقع محدد، مقترحا إنشاء مستشفيات اقل من حيث الحجم وتوزيعها على جميع المحافظات، مشيرا الى سوء التعامل الحكومي مع ملف العلاج في الخارج، لافتا الى أن بعض المرضى حصلوا على الموافقة للعلاج في الخارج بعد وفاتهم.

وعن القضية الاسكانية، قال: عندما نصل الى أن تكون مدة الانتظار الى خمس سنوات فهذا يعني أن القضية حلت فعليا، والآن ما يجري هو توزيع على الورق فقط وبقي انتظار السكن لمده 15 سنة.

وقال: يجب توزيع طلبات السكن على شرائح، فهناك من يريد قسيمة يبنيها بنفسه وآخر يريد شقة وآخر يريد تخفيض قيمة الإيجار، لافتا الى انه في جميع الدول المتقدمة القطاع الخاص هو الذي يحل قضية الإسكان.

وأضاف: يجب أن توفر الدولة الأراضي وتترك مهمة البناء للقطاع الخاص، واليوم أصبح الهم الأول لكل مواطن كويتي هو الحصول على الرعاية السكن.

وتابع: لماذا لا تدخل الحكومة القطاع الخاص طرفا لحل هذه المشكلة عن طريق توزيع الأراضي للشركات لاستثمارها لمدة 25 سنة ثم تعود ملكيتها الى الدولة، ولكن اذا استمرت الحكومة بنفس النهج فلن نصل الى حل حقيقي، وهذه القضية قديمة ومر عليها مجالس كثيرة.

وقال: كما نعلم ان الصراعات داخل مجلس الأمة كان السبب في عدم وجود الإصلاح، وللأسف ان التيارات في الكويت كانت في نزهة مع الفشل، خاصة ان تلك التيارات لم تكن تمثل الشعب الكويتي، بل هي تمثل مجموعة مواطنين ينضمون لهذا التيار لمصالح معينة.

وتابع: الحكومة قبل ان تأخذ من جيب المواطن يجب أن تعرف ماذا قدمت للمواطن، خاصة ان المشاريع الحكومية تقدم لشركات معينة، مطالبا بتأسيس شركات مساهمة توزع أسهمها على المواطنين وتقوم هذه الشركات بالتقدم للحصول على المشاريع الحكومية.

وتابع: بخصوص قرارات زيادة الأسعار السابقة يجب على المجلس المقبل مراجعتها، خاصة اذا كان المجلس المقبل على مستوى طموح المواطن، ولكن اذا جاء بنفس تركيبة الماضي فإن الوضع سيزداد سوءا، مؤكدا أن جيب المواطن خط احمر.

وتابع: قائلا ان اليوم الحكومة تقدم برنامجا دون جدول زمني ولا أهداف واضحة، مطالبا بان تهتم الحكومة المقبلة بقضايا المواطن البسيط.

وطالب المطيري في ختام مؤتمره الناخبين بحسن اختيار نواب الأمة، مشيرا الى أن البلد يحتاج الى رجال مخلصين يحملون هموم الوطن والمواطن على عاتقهم.